الموقع الرسمي للأستاذ
الدكتور محمد الناصري

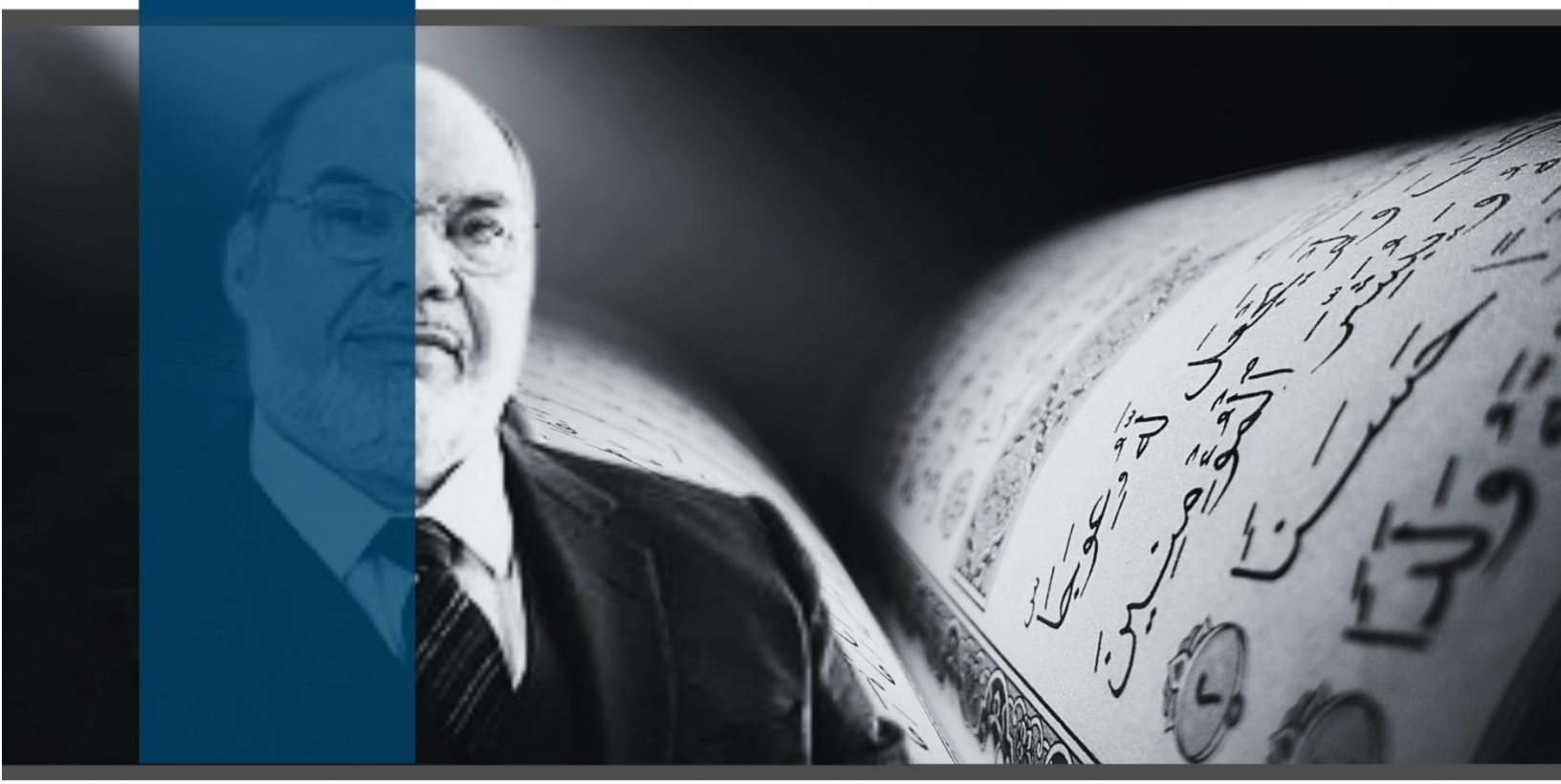

نحو تأسيس علم المراجعات في التراث الإسلامي

مراجعات طه جابر العلواني لنظرية النسخ في القرآن نموذجا

www.mohammedennassiri.ma

◀ **نحو تأسيس علم المراجعات في التراث الإسلامي: مراجعات طه جابر العلواني لنظرية النسخ في القرآن نموذجا**

◀ **محمد الناصري، أستاذ الفكر الإسلامي، جامعة السلطان مولاي سليمان، المغرب.**

لا تعسف في القول إن العلوم الإسلامية أو المعارف النقلية أو الشرعية، رغم أهميتها وتنوعها وما بذل فيها من جهد واجتهاد لم تكن كافية أو قادرة على تجلية مكنون القرآن الكريم، وعجائبه التي لا تنقضي لأمة القرآن، كما حدث في جيل التلقي على يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم.

ولذلك لم يتكرر نموذج جيل التلقي في أي عصر لاحق؛ بل إن الكثير من معارف هذه العلوم كانت عائقا أمام المسلمين في استنطاق آيات القرآن الكريم لاكتشاف منهج القرآن في معالجته لقضايا الإنسان والوجود والحياة. مما يمكن القول معه أن تلك العلوم والفنون والمعارف، لم توصل الأمة إلى غاياتها في القرآن وبغيتها منه. و "أنه قد حومت بالأمة حول بعض شواطئ ذلك الكتاب المجيد، الكريم، المكنون، وقدمت شيئا من الفوائد، ولكنها قد قصرت عن الإلمام "بمطلق الكتاب"، إذ هيمنت نسبية البشر على ذلك "المطلق" وقيدته إلى مدركاتها الظرفية ومحدداتها الزمانية والمكانية، وسقوفها المعرفية. فأدى ذلك كله إلى بروز تفسيرات متضاربة، وتأويلات متناقضة، وفقه مختلف، وأصول تمازجت بالفروع، وتحولت الوسائل اللغوية إلى مقاصد، بحيث صارت تتحكم أحيانا في لغة القرآن، وصارت تلك المعارف مقصودة لذاتها، أو مرجعيات بديلة يستغنى بالرجوع إليها عن الرجوع إلى القرآن إلا على سبيل الاستشهاد. واتخذت السنن النبوية بدورها معضدات وشواهد ساندات لما سبره السابرون وأصله المؤصلون لتلك المعارف والعلوم[1]

وظن منتجو تلك العلوم والمعارف، ومدونوها، أنها باستنادها إلى القرآن الكريم، وسنن المصطفى صلى الله عليه وسلم، "قد صارت كافية شافية، وأنها مشتملة على معاني القرآن وبيانه النبوي، وإن لم تصرح بذلك، فحصلت قناعة خاطئة بأن الرجوع إليها رجوع إلى ما يفيده الكتاب والسنة، الذي يغني عن الرجوع المباشر إليهما، فكأن الرجوع إلى تلك المعارف، رجوع إلى مرادات القرآن المجيد وبيانه النبوي.

فأصبح تعامل هؤلاء مع هذه العلوم والمعارف باعتبارها مسلمات لا يجوز نقدها أو الطعن فيها"[2]، على الرغم من أن العلماء قديما وحديثا لم ينفكوا يراجعون الأفكار والمسلمات، حيث "ظلت العلوم الإسلامية طيلة تاريخها تخضع للمراجعة من قبل المتخصصين فيها من العلماء، وهي تلك المراجعة التي ينظر فيها اللاحق فيما أنتجه السابق فيتناوله بالتمحيص؛ يلائم بينه وبين مقتضيات ما استجد من أوضاع المسلمين،

---

[2] طه جابر العلواني، أزمة الإنسانية ودور القرآن الكريم في الخلاص منها، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ط، الأولى، 1427هـ/2006م، ص56.

[3] طه جابر العلواني، مقدمة كتاب، زياد خليل الدغامين، دعوى النسخ في القرآن الكريم في ضوء واقعية الخطاب القرآني، جامعة آل البيت، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الأردن، ط، الأولى، 1430هـ/2009م، ص8.

لتنتهي إلى تعديل ما ينبغي تعديله، وإضافة ما ينبغي إضافته، وربما إسقاط ما ينبغي إسقاطه، وبسبب ذلك نرى هذه العلوم تتطور باطراد في كمها وكيفها، ومهما يأتي عليها من زمن تخلد فيه إلى الركود، فإنها لا تلبث أن تنبعث فيها الحياة من جديد، وذلك بفعل هذه الفلسفة التي انبنت عليها الثقافة الإسلامية في تطور العلوم، وهي فلسفة المراجعة المستمرة من أجل التطوير والتنمية لمجابهة ابتلاءات الواقع"[3]. وهي الفلسفة التي ظلت مستمرة في تاريخ فكرنا الإسلامي؛ حتى برز في عصرنا ما سمي "نقد التراث" أو "فقه المراجعات". ذلك أن قضايا المراجعات في تراثنا الإسلامي احتلت أهمية كبيرة في فكرنا الإسلامي المعاصر، وذلك من زوايا مختلفة فلسفية وتاريخية وسوسيولوجية... وإن اختلفت هي نفسها في منطلقاتها ومناهجها ومن ثم في النتائج المتوصل إليها (محمد عابد الجابري، طه عبد الرحمان، عبد المجيد الشرفي، هشام جعيط، حسن الترابي، أبو القاسم حاج حمد، نصر حامد أبو زيد، حسن حنفي، رضوان السيد وغيرهم...).

لا يشذ المفكر العراقي طه جابر العلواني عن هذا السياق؛ فهو أيضا على منوال هؤلاء، يتصدى للقيام بقراءات فاحصة للتراث الإسلامي، وإنجاز تشخيص دقيق لعلله وانحرافاته. واقتراح مخارج وحلول لأزماته، وقد بذل في سبيل ذلك جهدا فكريا هائلا، يسنده تكوين شرعي واطلاع غزير على التراث الإسلامي، وانفتاح على مناهج العلوم الإنسانية والاجتماعية المعاصرة، كما تشي بذلك أعماله العديدة التي خصصها لفقه المراجعات. وبخاصة كتبه: "نحو التجديد والاجتهاد: مراجعات في المنظومة المعرفية الإسلامية أولا: الفقه وأصوله"[4]، "نحو التجديد والاجتهاد: مراجعات في المنظومة المعرفية الإسلامية ثانيا: من التعليل القرآني إلى المقاصد القرآنية العليا الحاكمة"[5]، "لا إكراه في الدين: إشكالية الردة والمرتدين من صدر الإسلام إلى اليوم"[6]، "نحو موقف قرآني من المحكم والمتشابه"[7]، "التعليم الديني بين التجديد والتجميد"[8].

في سبيل تأسيس "فقه المراجعات":

---

[4] عبد المجيد النجار، مراجعات في الفكر الإسلامي، دار الغرب الإسلامي، تونس، ط، الأولى، 2008م، ص351.

[4] دار تنوير، القاهرة، ط، الأولى، 1429ه/2008م.

[6] دار تنوير، القاهرة، ط، الأولى، 1429ه/2008م.

[7] مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، طن الأولى، 1424ه/2003م.

[8] دار السلام، القاهرة، ط، الأولى، 1431ه/2010م.

[9] دار السلام، القاهرة، ط، الأولى، 1430ه/2009م.

تكررت دعوات العلواني القاضية بضرورة تأسيس علم المراجعات أو فقه المراجعات؛ حيث عمل على تأسيس مادة دراسية درسها في جامعات مختلفة وسمها ب "مراجعات في الفكر والتراث الإسلامي"[9]. وعن أهمية علم المراجعات وموضوعه يقول العلواني: و"علم المراجعات جدير بأن نعمل على إرساء مبادئه وقواعده، ليأخذ شكله العلمي الدقيق المتميز، وتتيسر دراسته، والمهارة فيه وإتقانه وتداوله بين الباحثين؛ لتنضجه حوارات العلماء وجهود الباحثين؛ ويصبح بذلك علما يتخذ من "العلوم والمعارف النقلية" خاصة -دون نفي لإمكان التعميم- موضوعا وميدانا لبحثه ودراسته، فيعمل على دراسة وتحليل النظم والأنساق المعرفية التي تكونت هذه المعارف في إطارها، ومراجعة نظرياتها المعرفية ومصادرها ونماذجها ومناهجها وفلسفتها وتاريخها وآثارها ونتائج تفاعلها مع الإنسان والكون والحياة"[10].

وبهذا فعلم المراجعات في رأي العلواني؛ يعتبر النظر في التراث ليس من قبيل الإلغاء والتنكر والتنصل، بل هو نظر ينطلق من أرضية تراثية بهدف اكتشاف منهجيته وإيجاد صلاحية مستمرة للتراث. ويؤكد العلواني على اشتمال القرآن المجيد على أصول هامة كلية وجزئية لعلم المراجعات؛ فالقرآن، "قد قام بمراجعة تراث الأنبياء والمرسلين، ومراجعة تراث الأمم السابقة وحضاراتها وثقافاتها، وسائر أطوار نهوضها وتراجعها، ورقيها وصعودها وتخلفها وانهيارها، وفي كل ذلك يبين الأسباب والعوامل والوسائل، وينبه على القواعد الحاكمة في ذلك -كله- وقد راجع القرآن تراث النبيين كافة وبين ما زيف منه، وما دخله التحريف، وما ضيعه الأحبار والربانيون، وما كتبوه بأيديهم ونسبوه إلى الله افتراء عليه، وراجع المعتقدات التي دعا الرسل إليها، وبين كيف دخلها الغلو والتزييف، وأعاد عرضها بعد ذلك نقية خالصة صافية، وكذلك فعل مع جميع الشرائع التي جاء بها المرسلون...وقد عمل رسول الله صلى الله عليه وسلم من بعد هدي القرآن على تعزيز دور "المراجعات" وضرورة القيام بها جيلا بعد جيل وعصرا بعد عصر، والتأصيل "للاجتهاد والتجديد" ما هو إلا تأكيد على وسيلة من وسائل تلك "المراجعات" وبناء الأصول المنهاجية لها"[11].

---

[10] طه جابر العلواني، نحو التجديد والاجتهاد: مراجعة في المنظومة المعرفية الإسلامية: الفقه وأصوله، دار تنوير، القاهرة، ط، الأولى، 1429هـ/2008م.

[11] نفسه، ص21.

[12] نفسه، ص34-35.

يعقد العلواني آمالا كبيرة على "علم المراجعات" في إصلاح الفكر الإسلامي وإعادة تشكيل العقل المسلم بما يعيد له فاعليتَّه وتألُّقه وقدرته، وثقته في تراثه، ويعيد بناء الشخصيّة المسلمة بناء يتسم بتحقيق الإرادة والفاعليَّة...حيث يقول: "إنني أحسب -والله أعلم- أن إخراج الأمة الوسط، المخرجة للناس من هذه الأزمة يقتضي مراجعة شاملة ذات منطلقات منهجية معرفية لتراثنا كله قد تتطلب تجنيد مئات الباحثين، وعقد العديد من اللقاءات والندوات العلمية المتخصصة لدراسة وتحليل تراثنا كله لرصد سائر تلك الأفكار السامة والمريضة، وتمييزها عن السليم الصحيح من تراثنا؛ لئلا تستمر تلك الأفكار السامة في الفتك بالسليم الصحيح من تراثنا وتستمر حالة التردي، فذلك هو الذي سيعين الأمة إن شاء الله ولو بعد حين على تجاوز الحالة الراهنة والخروج من أزمتها الفكرية الموروثة والمعاصرة، وإعادة تشكيل العقل المسلم بحيث يعود عقلا متألقا كما كان يصدر عن كتاب الله وإليه يعود، وإلى رسول الله صلى الله عليه وسلم يرد الأمر في بيانه وفهمه وإليه وإلى منهجية التأسي يرجعه"[12].

يعترف العلواني بصعوبة مهمة "النقد والمراجعة" في التراث الإسلامي؛ بالنظر إلى حجم العوائق التي تعترض جهود كثير من العلماء القادرين على ممارستها، وهي عوائق أجملها في الآتي:

– **أولا** : أدلجة كثير من المقولات التراثية في مختلف علوم المقاصد في بعض مراحل التاريخ، وما تتم أدلجته فمن الصعب توجيه النقد بكل أنواعه إليه، فحاملوه سوف يرون في النقد عملا عدائيا يستفزهم للدفاع عن ذلك التراث.

– **ثانيا** : إن مما يزهد البعض في ممارسة النقد المعرفي للتراث حتى لو أتقنوه، وانطلقوا في نقدهم من منطلق الالتزام بالتراث، لا التنكر له، تصورهم أن لا علاقة تذكر بين تردي أوضاع الحاضر وثقافة وأفكار الماضي.

– **ثالثا** : إن تقاليدنا تنطوي على حساسيات شديدة لأية مراجعات تتكلم عن آباء كرست مشروعيتهم التاريخية؛ لأن ذلك –في نظر البعض– إساءة الى أولئك الآباء وتقليل من شأنهم، وقد كرست مشاعر ترى أنه لا صلة بين الرأي وقائله، فإذا انتقدت رأيا فكأنك سببت قائله.

– **رابعا** : إننا أمة أصلت لفكرة "الاجماع" واعتبرته دليلا من أهم أدلتها الشرعية، فصار كثيرون من أبناء الأمة ينظرون الى "النقد المعرفي" على أنه مفرق، مناف للإجماع الذي ينبغي أن يكون هدفا لسائر أبناء الأمة

[13] طه جابر العلواني، مقاصد الشريعة، دار الهادي، بيروت، ط، الأولى، 1426هـ/2005م، ص21-22.

وفصائلها. والمراجعات وإبداء الآراء المغايرة نتيجة لمثل هذا البعد الثقافي أصبحت تأخذ شكل الاختلاف والانشقاق، وتهديد الإجماع والوحدة، وتفريق كلمة الأمة، ومن يجترئ على المراجعة وهي بهذه المثابة؟!

– **خامسا** : ارتبطت فكرة تقديم الرأي والمراجعة بتكون الفرق ونشوء الطوائف، مع أنه كان الأولى أن تربط نشأة الفرق بغياب قنوات التعبير، وفقدان سبل مراجعة الآراء في داخل الكيان الاجتماعي الموحد، وفي إطار الانتماء للأمة الواحدة؛ إذ لو وجدت مثل هذه السبل والقنوات لما وجد أصحاب الآراء والمقالات حاجة الى ايجاد قنوات خاصة بهم من خلال حزب أو فرقة أو طائفة، من شأن تلك الظاهرة أن تهدد وحدة الأمة.

– **سادسا** : فترات الصراع الطويلة مع الآخر جعلت من وحدة الرأي مطلبا لأصحاب القرار والمستولين عن تعبئة الأمة، فصدور أية مراجعات أو آراء مغايرة يحمل –عندهم– على أنه تفريق لوحدة الأمة وتهديد لهويتها، ولو أوجدت القنوات الشرعية للاستفادة بالمراجعات والآراء المغايرة لما احتاج أحد الى تكريس هذا الاتجاه.

– **سابعا** : شاعت في ثقافتنا عبارات تحول بعضها تحول الى أمثال سائرة، وتغلغل بعضها في آدابنا، مثل "ما ترك السالف للخالف شيئا"، ونحو "ليس في الإمكان أبدع مما كان" وغيرها، فإذا أضيفت إليها الآثار السلبية لمقولات الجبر والاضطراب في فهم علاقات الأسباب والمسببات، نتيجة خلط سابق واضطراب في فهم دوائر الفعل الإنساني والإرادة والتقدير والفعل الإلهي، فإن ذلك قد يساعد في توضيح هذا العامل باعتباره واحدا من أهم عوامل تعويق عمليات المراجعة وابداء الرأي الآخر.

– **ثامنا** : عامل آخر يمكن أن يلاحظ في هذا المجال من خلال ملاحظة كتب الطبقات والتراجم ومبالغاتها في بيان مناقب الماضين من أهل العلم، ومعظم هذا التراث قد أعد في أجواء اصطراعية، جعلت أتباع كل مذهب أو فرقة يبالغون كثيرا في تسمية الفضل والذكاء والخير الى علماء فرقهم ومقدميها، وحصيلة ذلك كله قد صبت في دائرة تعظيم التراث وتجاوز سلبياته، والإحساس بالاستغناء عن المراجعة والنظر فيه أو نقده والاستدراك عليه وعلى بناة فكره وقضاياه.

– **تاسعا** : معظم الذين تجرؤوا على مراجعة تراث من سبقهم من أهل العلم وقالوا في بعضه ما يخالف، نالهم كثير من الأذى من معاصريهم علماء وحكاما وجماهير، فاتهم بعضهم "بالردة" وتعرض بعضهم للأذى والسجن وحرق الكتب، وكم من إمام جليل القدر شيع من سجنه الى قبره؟ والناظر في تاريخ كبار الأئمة ومنهم الأئمة الأربعة والإمام زيد والإمام جعفر الصادق وغيرهم ثم من جاء بعدهم يجد مصداق ذلك بوضوح.

– **عاشرا** : بعد الفتنة الكبرى والاختلاف اشتهر مفهوم "الفرقة الناجية" والفرق الأخرى الهالكة، وكل فرقة من الفرق أسقطت مفهوم "الناجية" على نفسها وجعلت منه نموذجا معرفيا شديد التحديد شديد الدقة جامعا مانعا لا يسمح بالنظر الى فكرة إمكان أو احتمال وجود الحق والصواب في أي جانب آخر. فالحق والصواب لا يتعددان وامتلاكهما شأن الفرقة الناجية فقط، وبالتالي فكل فرقة لا ترى حاجة الى مراجعة ما لديها أو الاستدراك عليه، لأنه حق كله وصواب كله، ولا نحتاج الى مراجعة ما لدى غيرها لأنه باطل كله وضلال كله، وماذا بعد الحق إلا الضلال؟ وقد مرت -على الأمة- كل هذه القرون المتطاولة، فهل راجع السنة فيها مقولاتهم وآراءهم في الفرق الأخرى؟ وهل راجعت الفرق الأخرى مقالاتها وآراءها في السنة وغيرهم من المخالفين لهم؟ لم يحدث الكثير، والمراجعات اليسيرة التي حدثت كانت تقبر باستمرار إلا حالات نادرة تفرضها ظروف بعينها، وكثيرا ما تكون من أجل أن يقنع كل من الفريقين الآخر بوجهة نظره وصحة مذهبه وكثير من محاولات التقريب ولقاءاته من الماضي جرت في هذا الإطار؛ ولذلك فإنها لم تنته الى ما فيه غناء[13].

يرى العلواني أن هذه العوائق تمثل عقبات فكرية وثقافية تجعل من عمليات المراجعة والنقد المعرفي للتراث أمورا في غاية الصعوبة والحراجة وأحيانا في غاية الخطورة. ولقد كان العلواني واعيا بخطورة المهمة النقدية للتراث الإسلامي[14]. وهي بالتحديد ما سيتصدى له العلواني بكثير من التدقيق والتفصيل، في العديد من كتبه ودراساته، إذ لم يكتف العلواني بالتنظير لفقه المراجعات، وإنما سعى إلى تقديم تطبيقات له على غرار ما قام به في كتبه السابقة الذكر.

---

[14] نفسه، ص13-16.

[15] يقول العلواني معترفا بصعوبة مهمة عمليات المراجعة وخطورتها؛ "لذلك فإنني لا أخفي أنني قد ترددت كثيرا وأنا أحاول مقاربة هذا الموضوع والولوج إليه، ولا أخفي أنني كثيرا ما حدثتني نفسي بالانصراف إلى تلك الموضوعات السهلة التي تجد من الجماهير ترحيبا ومن الهيئات تشجيعا ومن الناشرين ترويجا. ولم لا يسع المرء ما وسع علماء أجلاء عبر تاريخنا الطويل كله طووا جوانحهم على مراجعاتهم وآرائهم حتى ماتوا، فاتسعت قبورهم لما ضاقت عنه مجتمعاتهم؟ والذين صرحوا ببعض مراجعاتهم، ونجوا من الموت ربما خافوا على جثتهم أن تنبش عنها قبورهم، ومن هؤلاء على سبيل المثال: الإمام فخر الدين الرازي الذي أوصى تلامذته ومحبيه أن يدفنوه ليلا وسرا، وأن لا يدلوا أحدا على موضع قبره؛ لئلا تنبشه بعض فرق المخالفين وتمثل به، وقد يزهد بعض القادرين على المراجعات والقراءة المعرفية ما يرونه من أحوال أمتنا". نحو مراجعات التجديد والاجتهاد، م.س، ص56-57.

ويأتي في السياق نفسه؛ الكتاب الذي يمثل موضوع الشق الثاني من دراستنا: **نحو موقف قرآني من النسخ**[15]. والذي خصصه العلواني لمراجعة تراثنا في علم من أهم علوم القرآن، هو علم الناسخ والمنسوخ، ومحاكمة التراث المتعلق بالنسخ إلى القرآن المجيد ذاته؛ مراجعة أفضت إلى تفنيد دعوى وقوع النسخ في القرآن الكريم جملة وتفصيلا. وسنقف عند بعض ما جاء في كتب علم الأصول وعلوم القرآن في شأن الناسخ والمنسوخ لتبين حقيقة ما اضطلع به العلواني في كتابه من جهد لتنقية تراثنا مما لحق به وأضيف إليه فيما يتعلق بمسألة النسخ. كما سنعمل على تبين معالم منهج العلواني في رده لدعوى النسخ في القرآن المجيد.

علم الناسخ والمنسوخ في التراث الإسلامي:

يعد علم الناسخ والمنسوخ من أعظم علوم القرآن، التي اجتهد علماء الأمة في وضع قواعد لها، كما يعد العلم الذي أجمعت الأمة على أن معرفته: "أكيدة وفائدته عظيمة، لا يستغني عن معرفته العلماء، ولا ينكره إلا الجهلة الأغبياء، لما يترتب عليه من النوازل في الأحكام، ومعرفة الحلال من الحرام، روى أبو البختري قال: "دخل علي رضي الله عنه المسجد فإذا رجل يخوف الناس، فقال: ما هذا؟، قالوا: رجل يذكر الناس، فقال: ليس برجل يذكر الناس! لكنه يقول: أنا فلان ابن فلان فاعرفوني، فأرسل إليه فقال: أتعرف الناسخ من المنسوخ؟! فقال: لا، قال: فاخرج من مسجدنا ولا تذكر فيه. وفي رواية أخرى أتعرف الناسخ والمنسوخ؟ قال: لا، قال: هلكت وأهلكت. ومثله عن ابن عباس"[16].

ولأهمية العلم الكبيرة -هاته- "اهتم العلماء بدراسة النسخ في القرآن الكريم، وصنفوا فيه، وأفردوا له مؤلفات خاصة، وكشفوا النقاب عن مواطنه، وأزالوا الشبهات التي أحيطت بموضوع النسخ، ومن أبرز من ألف في النسخ كل من: ابن الجوزي الفقيه الحنبلي المتوفى سنة (597هـ) في كتابه "أخبار الرسوخ بمقدار الناسخ والمنسوخ"، وهو مطبوع مع كتاب مراتب المدلسين لابن حجر، وأبي جعفر النحاس محمد بن أحمد المرادي المتوفى سنة (338هـ) في كتابه، "الناسخ والمنسوخ" وهو مطبوع بهامش كتاب "أسباب النزول" للواحدي، ومكي بن أبي طالب القيسي المتوفى سنة (313هـ) في كتابه "الإيضاح لناسخ القرآن ومنسوخه"،

[16] دار السلام، القاهرة، ط، الأولى، 1448هـ/2006م.

[16] راجع : القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، دار الحديث ، القاهرة، ط : 1423هـ/2002م، ج1، ص 479.

وكتاب "الإيجاز في ناسخ القرآن ومنسوخه" وكتب في الناسخ والمنسوخ كل من قتادة بن دعامة، وأبي عبيد القاسم بن سلام، وأبي داود السجستاني، وأبي بكر ابن الأنباري، وأبي بكر بن العربي المعافري..."[17].

"يذكر اللغويون لمادة النسخ عدة معان تدور بين النقل، والإبطال، والإزالة، فيقولون نسخ زيد الكتاب إذا نقله عن معارضة [مقابلة]، ونسخ النحل إذا نقله من خلية إلى أخرى، ويقولون: نسخ الشيب الشباب إذا أزاله وحل محله، ويقولون: نسخت الريح آثار القوم إذا أبطلتها.

وأمام هذه المعاني المتعددة للمادة، نراهم يختلفون في أيها هو المعنى الحقيقي، وأيها مجاز له، ثم يتجاوز هذا الخلاف دائرتهم إلى الأصوليين والمؤلفين في الناسخ والمنسوخ، حين ينقلون عنهم ..."[18].

والراجح أن مادة النسخ وضعت لتدل على معنى الإزالة؛ "فالإزالة هي المعنى الحقيقي لمادة النسخ في القرآن كما يدل على ذلك استعمال القرآن نفسه لمادة النسخ، إذ نلحظ أنه (أي القرآن الكريم) مع استعماله للمادة في معنى النقل، يكاد يحكم بأن الإزالة هي معناها الحقيقي: بيان ذلك أنه عبر عن جواز النسخ في ثلاث آيات، فاستعمل مادته في أولها، واستعمل في الثانية مادة المحو والإثبات، وفي الثالثة مادة التبديل، وكل ذلك حيث يقول: {**مَا نَنسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَا أَوْ مِثْلِهَا**}[19]، {**يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ وَعِندَهُ أُمُّ الْكِتَابِ**}[20]، {**وَإِذَا بَدَّلْنَا آيَةً مَّكَانَ آيَةٍ**}[21]. والذي يبدو لنا أن التعبير عن النسخ بالمحو والإثبات في آية، وبالتبديل في آية أخرى ... يوحي بأن مثلهما في إفادة معنى الإزالة، فالإزالة هي معناه الحقيقي إذن"[22].

وإذا انتقلنا إلى البحث عن حقيقة النسخ الشرعية، بعد أن تبينا حقيقته ومجازه لغة، فإن ما نسجله كملاحظة أولى هو: اختلاف علماء الأصول في تعريف النسخ شرعا، تبعا لاختلافهم في تحديد معناه لغة.

وهكذا "نجد من الأصوليين من يعرفه بأنه بيان انتهاء مدة التعبد مع التراضي، ومن يعرفه بأنه الخطاب الدال على ارتفاع الحكم الثابت بالخطاب المتقدم، ومن يعرفه بأنه اللفظ الدال على ظهور انتفاء شرط دوام

---

[17] انظر محمد فاروق النبهان، مقدمة في الدراسات القرآنية، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية، ط1، 1415هـ/1995م، ص 207.

[18] مصطفى زيد، النسخ في القرآن : دراسة تشريعية، تاريخية، نقدية، دار الوفاء المنصورة، ط3، 1408هـ/1987م، م1، ص55.

[19] سورة البقرة، الآية 106.

[20] سورة الرعد، الآية 39.

[21] سورة النحل، الآية 101.

[22] مصطفى زيد، النسخ في القرآن، م.س.، ج1، ص65 بتصرف.

الحكم الأول، ومن يعرفه فيقول: هو أن يرد دليل شرعي متراخيا عن دليل شرعي مقتضيا خلاف حكمه. ومن يذهب في تعريفه إلى أنه رفع تعلق مطلق بحكم شرعي ابتداء، ومن يضطرب فيحاول الجمع بين عدة اتجاهات في تعريفه، ومن يستوحي القرآن والسنة وكلام المتقدمين فيعرفه، بأنه رفع حكم شرعي بدليل شرعي متأخر"[23].

والتعريف الأخير للنسخ -والذي مفاده بأنه رفع حكم شرعي بدليل شرعي متأخر- هو الراجح عند جمهور العلماء، لأنه "تعريف واضح بسيط لا غموض فيه ولا تعقيد، وأنه يعود بالنسخ إلى مدلوله الأول، فيربط بينه وبين معناه اللغوي برباط وثيق، ويستمد القرآن الكريم والسنة المطهرة، ولغة الصحابة والتابعين حقيقته الشرعية كما أنه تعريف جامع مانع لا يحمل نوعا من النسخ، ولا يسمح بدخول ما ليس بنسخ في نطاق النسخ كما حده، بالإضافة إلى أنه يعرفه على أنه هو فعل الشارع، وهذه هي حقيقته، والشارع وحده هو الذي يملك سلطة تقريره والقول به فيما شاء من أحكامه"[24]. إنها ملاحظات تجعل من تعريفنا هو الراجح "والجائز عند جمهور علماء الأمة"[25].

وبناء على هذا القول، قسم العلماء –القائلون بالنسخ- النسخ إلى قسمين:

– **النسخ الكلي** : وهو النسخ الواقع بين الشرائع السماوية، فكل شريعة متأخرة زمنيا، تأتي أحكامها ناسخة لبعض أحكام الشريعة التي سبقتها، فمثلا شريعة عيسى ناسخة لشريعة موسى، وشريعة محمد صلى الله عليه وسلم ناسخة لشريعة عيسى. وبذلك تعتبر شريعة محمد ناسخة لما قبلها من الشرائع، فلا عمل بما في شريعة سابقة إلا ما وافق الشريعة الخاتمة الخالدة.

ولا يوجد مسلم ينكر هذه الحقيقة، إذ لا نعلم أحدا من المسلمين أنكر نسخ شريعة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم لجميع ما سبقها من شرائع، إلا ما ادعى على أبي مسلم الأصفهاني، وهذا من التحامل عليه، فإنه

---

[23] مصطفى زيد، النسخ في القرآن، م.س.، ج1، ص97.

[24] نفسه، ج1، ص105.

[25] راجع: محمد الحفناوي، دراسات في القرآن الكريم، ط. دار الحديث، والقول وارد في : القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، م.س.، ج1، ص 382، الهامش رقم 1. ومحمد عبد العظيم الزرقاني، مناهل العرفان في علوم القرآن، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط 1412ه/1991، ج2، ص72.

إنما أنكر النسخ الجزئي في الشريعة الإسلامية لا النسخ الكلي، وكلامه منصب على إنكار النسخ في القرآن على وجه الخصوص"[26].

– **النسخ الجزئي** : وهو النسخ الواقع في الشريعة الواحدة، كأن يكون في الشريعة الواحدة حكم جاء مخالفا لحكم سابق عليه، ولا يمكن الجمع بينهما بتأويل مقبول، فيكون الثاني حتما ناسخا للأول ...

ويجمع جمهرة علماء المسلمين على جواز وقوع النسخ الجزئي في القرآن الكريم، بل يقرون بنسخ بعضه مستدلين بما يلي:

- أولا: قوله تعالى: {**مَا نَنسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَا أَوْ مِثْلِهَا**}[27].
- ثانيا: قوله تعالى: {**يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ وَعِندَهُ أُمُّ الْكِتَابِ**}[28].
- ثالثا: قوله تعالى: {**وَإِذَا بَدَّلْنَا آيَةً مَّكَانَ آيَةٍ**}[29].
- رابعا: قوله تعالى: {**فَبِظُلْمٍ مِّنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ وَبِصَدِّهِمْ عَن سَبِيلِ اللَّهِ كَثِيرًا**}[30]، ووجه الدلالة فيها أنها تفيد تحريم ما أحل من قبل وما ذلك إلا نسخ، وكلمة "أحلت لهم" يفهم منها أن الحكم الأول كان حكما شرعيا لا براءة أصلية.
- خامسا: أن سلف الأمة أجمعوا على أن النسخ وقع في الشريعة الإسلامية، كما وقع بها.
- سادسا: أن في القرآن آيات كثيرة نسخت أحكامها"[31].

وتبعا لذلك نوع القائلون بالنسخ في القرآن، النسخ إلى أنواع ثلاثة:

الأول: نسخ التلاوة والحكم معا[32].

---

[26] محمد محمود ندا، النسخ في القرآن بين المؤيدين والمعارضين، مكتبة الدار العربية للكتاب، ط1، ربيع الأول 1417هـ/ غشت 1996م، ص25.

[27] سورة البقرة، الآية 106.

[28] سورة الرعد، الآية 39.

[29] سورة النحل، الآية 101.

[30] سورة النساء، الآية 160.

[31] الزرقاني، مناهل العرفان في علوم القرآن، م.س.، ج2، ص89.

[32] ويدل على وقوعه سمعا ما ورد عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت :"كان فيما أنزل من القرآن عشر رضعات معلومات يحرمن، ثم نسخت بخمس معلومات، وتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهن فيما يقرأ من القرآن"، وهو حديث صحيح"، الزرقاني، م.س.، ج2، ص 110.

الثاني: نسخ الحكم دون التلاوة[33].

الثالث: نسخ التلاوة دون الحكم[34].

كما يؤكد القائلون بالنسخ؛ أن النسخ كما يشير القرآن الكريم لا يخلو من حكمة، وليس فيه شيء من العبث في كثير أو قليل. فقد فهموا من قوله تعالى: "ما ننسخ من آية أو ننسها نخير منها أو مثلها" أن الحكم الناسخ قد يكون خيرا من الحكم المنسوخ، وقد يكون مثله، ذلك أنه قد يكون أخف منه، ومصدر الخيرية فيه -حين يكون كذلك- أنه أيسر في العمل، وقد يكون أشق منه، ومصدر الخيرية فيه- إن كان من هذا النوع- أنه أعظم مثوبة، وأكثرا أجرا، وقد يكون هو والمنسوخ متماثلين في السهولة أو المشقة، وفي مقدار الأجر، فليس أحدهما أيسر أداء ولا أعظم أجرا، ولكن أسبقهما استنفذ الغاية من شرعه، وأصبح الثاني هو الذي تقتضيه المصلحة، ويتطلبه المجتمع في وضعه الذي تطور إليه ... وهذه الحكم، (بكسر الحاء) وغيرها مما لا نعلمه، تشير إليها كذلك آية النحل، حيث يعقب على تبديل آية مكان آية قائلة "والله أعلم بما ينزل" ثم يقول في الرد على الذين اتهموا الرسول نتيجة للتبديل "بل أكثرهم لا يعلمون"[35].

مراجعات العلواني للتراث الإسلامي المتعلق بالناسخ والمنسوخ:

تحدثنا -أعلاه- عن أهمية علم الناسخ والمنسوخ في تراثنا الإسلامي، ومعناه عند اللغويين والأصوليين وعند من اشتهر بالتأليف فيه، أنواعه وأقسامه؛ ليعلم كم أخذت قضية النسخ من جهود علمائنا، وكيف هيمنت على تفكيرهم، بل لتعلم المنزلة التي احتلها هذا العلم بين العلوم المتصلة بالقرآن الكريم. ولنتبين جسامة المهمة التي اضطلع بها أستاذنا طه جابر العلواني، في مراجعته للتراث المتعلق بنظرية

---

[33] ويدل على وقوعه آيات كثيرة، منها آية تقديم الصدقة أمام مناجاة الرسول صلى الله عليه وسلم وهي قوله تعالى:**{يا أيها الذين آمنوا إذا ناجيتم الرسول فقدموا بين يدي نجواكم صدقة}** [سورة المجادلة، الآية 12] منسوخة بقوله سبحانه {**أأشفقتم أن تقدموا بين يدي نجواكم صدقات فإذا لم تفعلوا وتاب الله عليكم فأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة وأطيعوا الله ورسوله**} [سورة المجادلة، الآية 13] على معنى أن حكم الآية الأولى منسوخ بحكم الآية الثانية، مع أن تلاوة كلتيهما باقية". الزرقاني، م.س.، ج2، ص 111.

[34] يدل على وقوعه ما صحت روايته عن عمر بن الخطاب وأبي بن كعب أنهما قالا: "كان فيما أنزل من القرآن، الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البثة" وأنت تعلم أن هذه الآية لم يعد لها وجود بين دفتي المصحف ولا على ألسنة القراء، مع أن حكمها باق على إحكامه لم ينسخ". الزرقاني، م.س.، ج2، ص111.

[35] مصطفى زيد، النسخ في القرآن، م.س.، ج1، ص278.

النسخ. الذي يحكم ببطلانها جملة وتفصيلا، يقول في مقدمة الكتاب: "وبعد البحث الشاق المضني في هذه القضية الخطيرة وصلنا إلى أنَّ القرآن كلَّه من أول "الحمد لله رب العالمين" حتى قوله تعالى "من الجنة والناس" محكم كلَّه، لا ناسخ فيه ولا منسوخ، ثابت كلُّه، معصوم من الاختلاف كلُّه، وأنَّ كلَّ ما ادَّعي نسخه في هذا الكتاب -سواءٌ في ذلك ما ادَّعي نسخه -بالكتاب نفسه أو ادَّعى نسخه بالسنَّة- دعاوى عارية عن الصحة، لا يمكن أن نجد لها أدلة معتبرة لا من الكتاب ولا من السنَّة النبويَّة، وأنَّ هناك ظروفا مختلفة قد أدت إلى هذا القول الخطير، وجرَّت إلى ادِّعاء وجود ناسخ ومنسوخ في القرآن الكريم، والقرآن من ذلك كلّه براء"[36].

تسلح العلواني، في رده لدعاوى النسخ التي أتبثها القائلون به، بمنهج يقوم على دراسة ما ادعي نسخه من آيات الكتاب الكريم، وإعادة تفسيرها بحيث يزول التعارض بين ما ادعي كونه ناسخا، وما ادعي كونه منسوخا، كما تتبع معاني كلمة النسخ في مواطن ورودها في القرآن مستنتجا بأنَّ جميع الآيات التي وردت مادة "نسخ" فيها لا يراد بها تلك المعاني التي ذهب الأصوليُّون والمفسِّرون واللُّغويُّون إليها بناءً على ما سبق إلى الأذهان واستقر فيها من معان اصطلاحيَّة: (رفع حكم بحكم، أو إبطال حكم متقدِّم بمتأخِّر، أو بيان انتهاء مدة حكم) وما إلى ذلك. ولم يقتصر عمل العلواني على ذلك، بل تتبع العديد من النقول الحديثية[37] المتعلقة بقضية النسخ فعمل على ردها وفق المنهج الحديثي المتعارف عليه في قبول أو رد الأحاديث.

---

[37] طه جابر العلواني، نحو موقف قرآني من النسخ، م.س، ص6.

[38] يقول العلواني: "ولعل من الأسباب التي حولت هذا القول الغثيث – القول بوجود ناسخ ومنسوخ في القرآن الكريم – إلى مسلَّمة من المسلَّمات - لدى الكاتبين في علوم القرآن وأصول الفقه – ذلك التساهل العجيب في قبول الروايات الضعيفة، وتداولها، والعناية بتناقلها، وإشهارها، ثم الحكم بها على القرآن القطعيّ المعصوم المحفوظ، وعلى بعض ما تواتر وما صح من السنَّة النَّبويَّة المطهَّرة لأسباب كثيرة؛ ومنها قضايا الانتصار للفرق والمذاهب والمقالات والآراء، ومحاولة تعزيز كل فريق لما تبنَّاه أو ذهب إليه من آراء ولو بضعيف الروايات، وسقيم النقول. وقد قام العلواني في بحثه برد العديد من هذه النقول والتي نورد نماذج منها تعميما للفائدة.

قال أبو عبيد: حدثنا إسماعيل عن أيوب عن نافع عن ابن عمر قال: "لا يقولَنَّ أحدكم قد أخذت القرآن – كلّه -، وما يدريه ما كلُّه؟ قد ذهب منه قرآن كثير، ولكن قد أخذت منه ما ظهر".

وقال حدثنا ابن أبي مريم عن ابن لهيعة عن أبي الأسود عن عروة بن الزبير عن عائشة قالت: "كانت سورة الأحزاب تقرأ في زمن النبي - صلى الله عليه وآله وسلَّم - مائتي آية، فلما كتب عثمان المصاحف لم نقدر منها إلا ما هو الآن"!

وقال حدثنا إسماعيل بن جعفر عن المبارك بن فضالة عن عاصم بن أبي النجود عن زر بن حبيش قال في سورة الأحزاب: "اثنتين وسبعين آية أو ثلاثة وسبعين آية، قال: إن كانت لتعدل سورة البقرة، وإن كنا لنقرأ فيها آية الرجم، قلت: وما آية الرجم، قال: الشيخ والشيخة فارجموهما البتة نكالاً من الله، والله عزيز حكيم".

منهجٌ قاد العلواني في خاتمة كتابه إلى القول: إنَّ النسخ وبالطريقة التي سار عليها المتأخرون من علماء الأصول والقرآن والتفسير تطرح تساؤلات في غاية الخطورة، ولذلك فلا بد من التوقُّف عن الأخذ به أو قبوله بأي حال من الأحوال. ولعل من بين هذه التساؤلات:

- إذا قلنا بالنسخ في تلك الفترة الزمنيَّة المحدَّدة فترة المدينة أفلا يستدرجنا ذلك إلى القول بالنسخ، أو التوقف عن التطبيق أو استبدال تلك التشريعات التي مضت عليها القرون تشريعات أخرى مغايرة؟ لذات الأسباب التي ذكرت لتسويغ النسخ في عصر النبوة؟

-كيف يقع النسخ داخل الآية الواحدة، والقرآن خصه بالآية" مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ " على فرض أنَّ المراد هو الآية القرآنيَّة وليس المراد جزءا من آية على مذهب القائلين بالنسخ لو تنزلنا للتسليم به؟

-كيف يقع النسخ بين نصيَّن مختلفي المرتبة والنسبة؟ (موضوع نسخ الكتاب بالسنَّة والعكس)؟

-كيف يُدّعى النسخ بعد وفاة النبي - صلى الله عليه وآله وسلَّم - وبمثل تلك الرايات المتهافتة؟

-كيف ينسخ النّص القرآنيّ الثابت القطعيّ بأخبار آحاد لم تثبت وفي كل منها مقال؟ خاصّة وقد أكّد العلماء عدم جواز نسخ القرآن بأحاديث الأحاد، وفي مقدّمتهم أولئك القائلون بالنسخ!!

وقال حدثنا عبد الله بن صالح عن الليث عن خالد بن يزيد عن سعيد بن أبي هلال عن مروان بن عثمان عن أبي أمامة بن سهل أن خالته قالت: "لقد أقرأنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلَّم آية الرجم: الشيخ والشيخة فارجموهما ألبتة بما قضيا من اللذة".

وأخرج ابن الضرير في فضائل القرآن عن يعلى بن حكيم عن زيد بن أسلم أنَّ عمر خطب في الناس، فقال: "لا تشكُّوا في الرجم فإنَّه حق، ولقد هممت أن أكتبه في المصحف فسألت أبَيَّ بن كعب فقال: أليس أتيتني وأنا استقرؤها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلَّم فدفعت في صدري وقلت: تستقرؤه آية الرجم وهم يتسافدون تسافد الحمر"، قال ابن حجر: وفيه إشارة إلى بيان السبب في رفع تلاوتها وهو الاختلاف؟ أهو الاختلاف يا حافظ الأمة أم الاختلاق؟

وقال حدثنا حجاج عن أبي جريج أخبرني ابن أبي حميد عن حميدة بنت أبي يونس قالت: "قرأ على أبي وهو ابن ثمانين سنة في مصحف عائشة: {**إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا** }[سورة الأحزاب، الآية 56]، وعلى الذين يصلون في الصفوف الأولى، قالت قبل أن يغير عثمان المصاحف".

وقال حدثنا عبد الله بن صالح عن هشام بن سعيد عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي واقد الليثي كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلَّم إذا أوحى إليه أتيناه فعلمنا ما أوحى إليه، قال: فجئت ذات يوم فقال: إنَّ الله يقول: "إنا أنزلنا المال لإقام الصلاة وإيتاء الزكاة ولو أنَّ لابن آدم وادياً لأحب أن يكون إليه الثاني، ولو كان إليه الثاني لأحب أن يكون إليهما الثالث ولا يملأ جوف ابن آدم إلا التراب ويتوب الله على من تاب".

-كيف ينسخ القرآن المتواتر المتلو بمروي لا يتجاوز في حالة صحته أن يكون خبر آحاد، أورده صاحبه بالمعنى أخطأ في فهمه أو نسي؟ [38].

إنها أسئلة تمثل اعتراضات وجيهة عن القول بالنسخ، وتزداد وجاهتها بالنظر إلى عدد الآيات التي حكم القائلون بنسخها، إذ "اعتبر ابن العربي المعافري عدد الآيات المنسوخة، مائة آية خمس وسبعون آية منسوخة بآية القتال، وذهب ابن حزم في كتابه معرفة الناسخ والمنسوخ أن آيات النسخ تبلغ مائتين وأربع عشرة آية، وذهب أبو جعفر النحاس في كتابه، الناسخ والمنسوخ إلى أنها تبلغ مائة وأربعا وثلاثين آية، وأوصلها ابن سلامة الضرير إلى مائتين وثلاث عشرة آية"[39]. وفي حين أوصلها، ابن الجوزي إلى مائتين وسبعة وأربعين آية "[40]، أغلبها منسوخ بآية السيف.

فالقول بآية السيف يعطل العمل بآيات قرآنية هي من القواعد الكلية والمبادئ العامة في الدين الإسلامي، من ذلك قوله تعالى: "لا إكراه في الدين"، حيث لم يترك أصحاب القول بالنسخ وخاصة الموسعون فيه آية من الآيات القرآنية الداعية إلى الصفح والعفو والتسامح والصبر والمعاملة بالحسنى والدفع بالتي هي أحسن وغير ذلك مما هو من أصول مكارم الأخلاق وأمهات الفضائل إلا قالوا نسختها آية السيف.

إن محاولة العلواني من خلال كتاب: "نحو موقف قرآني من النسخ" على لطافة حجمه، قد تضمن معالجة جادة وجريئة، اشتملت على منهجية يحتاجها المبتدئ في الدراسات القرآنية والنقلية، ولا يستغني عنها المنتهي، وإن نفع العلم بدرايته لا بروايته، وأصل الفساد الذي دخل على بعض العلماء نجم عن تقليد سابقيهم من المتقدمين من غير بحث عما صنفوه، ولا طلب للدليل عما ألفوه، ومن ذلك الكلام في (الناسخ والمنسوخ) فإن كثيرين منهم قد أقدموا على القول في (الناسخ والمنسوخ) وأوردوا كثيرا من التخليط والعجائب والعظائم التي ينزه القرآن عنها.

وكتاب: "نحو موقف قرآني من النسخ" قد عمل على حماية القرآن الكريم من ذلك التخليط وتنزيهه عن كثير مما قيل في هذا الشأن بتحقيق علمي دقيق قائم على القرآن الكريم، وما دار حوله من ثوابت السنة المطهرة، فلعله ينهي الجدال في هذه القضية الخطيرة ويرشد إلى سبيل الهدى فيها. ويأمل العلواني في خاتمة

---

[39] طه جابر العلواني، نحو موقف قرآني من النسخ، م.س، ص65.

[39] محمد فاروق النبهان، م.س، ص207.

[40] مصطفى زيد، النسخ في القرآن، م.س، ج1، ص235.

كتابه "أن يرفع هذا الموضوع من برامج التعليم في سائر المؤسسات التعليمية التي ينبغي أن تكون مهمتها – على الدوام– تعزيز الإيمان بالقرآن المجيد وتحديه وإعجازه واطلاقه وهدايته للتي هي أقوم في كل شيء، وأنَّ كل ما فيه -من حرف وكلمة وآية أو بعض آية– إنما هي صادرة عنه –سبحانه وتعالى– فلا ريب فيه، ولا تناقض ولا اختلاف"[41].

وتجدر الإشارة في خاتمة هذ البحث إلى أن موقف العلواني، من النسخ ليس بدعا، وإنما سبقه إليه من المعاصرين الشيخ محمد الغزالي، إذ اعتبر القول بالنسخ في القرآن أمرا باطلا، يقول: "فقصة النسخ أو الحكم بتحنيط بعض الآيات، فهي موجودة ولكن لا تعمل، هذا باطل، وليس في القرآن أبدا آية يمكن أن يقال إنها عطلت عن العمل وحكم عليها بالموت ... هذا باطل ... كل آية يمكن أن تعمل لكن الحكيم العليم هو الذي يعرف الظروف التي يمكن أن تعمل فيها الآية. وبذلك توزع آيات القرآن على أحوال البشر بالحكمة والموعظة الحسنة"[42].

ويضيف الغزالي قائلا: "هل في القرآن آيات معطلة، الأحكام بقيت في المصحف للذكرى والتاريخ – كما يقولون- التماسا للأجر، وينظر إليها كما ينظر إلى التحف الثمينة في دور الآثار؟ غاية ما يرجى منها إثبات المرحلة التي أدتها في الماضي، أما الحاضر والمستقبل فلا شأن لها بهما؟!

ثم يقول الغزالي: "من المسلمين من يرون هذا الرأي ... وهم يلجأون إلى هذا الفهم دفعا لما يتوهم من تناقض ظواهر الآي. ونحن لا نميل إلى المسير مع هذا الاتجاه. بل لا نرى ضرورة للأخذ به، وسنرى عند التحقيق أن التناقض المتوهم لا محل له، وأن التشريعات النازلة في أمر ما مرتبة ترتيبا دقيقا بحيث تنفرد كل آية بالعمل في المجال المهيأ لها. فإذا ذهب هذا المجال، وجاء غيره تلقفته آية أخرى بتوجيه يناسبه وهكذا، فهل هذا التدرج في التشريع يسمى نسخا؟ [43]

---

[42] طه جابر العلواني، نحو موقف قرآني من النسخ، م.س، ص88.

[42] عمر عبيد حسنة، في مدارسة مع الشيخ محمد الغزالي، عمر عبيد حسنة، في مدارسة مع الشيخ محمد الغزالي، كيف تتعامل مع القرآن، المكتب الإسلامي، ط، الثانية، 1420هـ/1999م، ص110.

[43] نفسه، ص 69.

والملاحظ أنه قد توالت في العقدين الأخيرين الكتابات الرافضة لوقوع النسخ في القرآن الكريم[44]، مما يدل على ممارسة حقيقية لفعل المراجعة والنقد للتراث الإسلامي المتعلق بمسألة النسخ، وهو ما نأمل أن يتعزز ليشمل كل شائبة من الشوائب التي علقت بعلوم القرآن، والتي يستخدمها خصوم القرآن لإثارة البلبلة في صفوف المؤمنين الذين ليس لديهم معلومات كافية عن القرآن الكريم مثل تقسيم القراءات إلى متواتر وآحاد وشاذ، والمعرب والدخيل، والأخبار المتعلقة بجمع القرآن...، وكلها يحتاج إلى مراجعة ونقد وحسم، إذ إن هذه الأمور كما جرى تداولها في الماضي واستمر، هي موضع استغلال للخصم، وفتنة للأبناء. فهل من المعقول والمقبول أن تستمر أبوابها مشرعة؟

[45] من الأمثلة عن ذلك:

- زياد خليل الدغامين، دعوى النسخ في القرآن الكريم في ضوء واقعية الخطاب القرآني، م.س.
- محمد عمارة، حقائق وشبهات حول معنى النسخ في القرآن الكريم، دار السلام، القاهرة، ط، الأولى، 2010م.
- جمال البنا، تفنيد دعوى النسخ في القرآن الكريم، دار الفكر الإسلامي، القاهرة، ط، الأولى، 2004م.
- مصطفى الندا، النسخ في القرآن بين المؤيدين والمعارضين، الدار العربية للكتاب، القاهرة، ط، الأولى، 1996.

الموقع الرسمي للأستاذ
الدكتور محمد الناصري

mohammedennassiri.ma | mohammedennassiri@gmail.com

للتواصل